ذلك خلافا لما نقله الحلبي وقيل لله تعالى في قوله والجاوي كذا اعلقت بها الى قوله والجانوت
لحاظ الجيران فيه امور احدها قوله كذا ان علقت بها وايراد عليه ما اذا كانت الدار منفصلة عن العان
فانه لا بد لها من حافظ ولا يكفي الاغلاق ويرد عليه ما اذا كان بمن خوف فانه يكفي الاغلاق
ولا يمس حافظه الثاني قوله في فتح ونوم فيه نوم معطوف على فتح عطف اشتراك وانهما
مبدأ وليس كذلك الثاني يرد نفي اجتماعهما الثالث انه لم يبين حال الحافظ في الخيمة العمود او قد يتأخر ذكر بعد قوله في فتح ونوم انه لا يشترط نفي اجتماعهما في الخيمة وسوكذلك فانه ذكر في الروضة
ان الاصح انه لا يشترط ملازمة باب الخيمة اذا كان من فيها نائما الرابع قوله والجانوت بلحاظ الجيران
ليس على اطلاقه وانما يكفي كذا اهم الجوالي التي عند الباب بعضها الى بعض وربط عليها بالحبل او نحو
عليها مشكة او خاصة لوجهين كما ذكره في العزيز والروضة وقوله وفظاظة سوء خلق يتلفت ولو بكلام فوق تسعة بعان ونبت وبذ بجار نص اي وجزر لفظا من الحمار اذا كان في
الصغر او جوبا سواء كانت خالية او فيها المالك سوء النسابين او الغائب فاراد منها النسابون امامه مهر
مجز بنطع وساواه منها الغائب بالملفت فهو مجز بنطن ان اكثر من الملفت الذي بعده به مجزا لما
بعد وان استثنى منه بعضهم كجبل وشجر فذكر بعضهم غير مجز جالمة استثنائه وان كان في
العجز اذ شرطان لا يرد الفظاظ على تسعة وهذا هو الوسط الذي يحا تسعة الرافعي ومحل الوجهين
في الروضة لانه الذي يجز في العادة بجعله فظاظا وان ركب او لها فهو كالغائب في اشتراط كون
الملفت وان ركب اخرها فهو كالنسابين يكفي بطن لما امامه وان ركب وسطها فهو لما قبله نسابين ولما
خلفه قيل والاعتماد على الرؤية وقد يكتفى في البلد والاسواق بنظر الجامزين والمار في المعاطف
ونحوها ولا يجز المدين في الارض والنبات فيهما الا بجار نص سواء اشتد الجب وخرج الحوز اما لو قبل اذا كان
الزرع قصيلا فالمزعة جزر مع جز ارنص قال الرافعي وبا في هذا الوجه في البدء المستند والارض
وقوله وقطع بالمد فلسا او فارغا او نقب فمثال واخرجه بليل اخرا ودفعات في محل علم او ظن
اي واذا شرق دينارا وهو وظيفة فلسا قطع لانه اخرج نصابا من حرز والجمل بحسبه وقد لا يوثر
كالجمل بصفته ولو سرق قلوسا طاقا وثانيا لم تقطع الا ان بلغت نصابا ولو سرق يكسا وبحو ما
لا يساوي نصابا وهو وظيفه فارغا وكان فيه نصاب قطع لان اخذ الشيء المجوز مجزم ولا اثر لظنه انه
لا جيد فيه لكن رأيا وهو عالما بالحرير جاهلا بوجود الجيد ولو نقب بيتا فيه طعام وغرض فمثاله ان يخرج
جزر قطع لانه بذلك هتك لحرز مفوت للمال ولو نقب بليلة واخذ في ليلة اخرى نظرت فان تخلل بين
الليلتين علم المالك وعلم الجيران فلا قطع لانه لم يعد احد قطع لانه اخرج نصابا كاملا من حرز
هتكه ولم يظهر هتك لو نقب واخذ في ليلة واحدة واذا اخذ الثياب في فجأت فالحكم كذلك تخلل علم
وكذا اذا علم المالك بالثقب فاجله فلا قطع ايضا وشارك لكل دفعة حكمها وان لم يتخلل علم ولا اصلاح
قطع كما لو اخذ في دفعة واحدة وكما لو طرق ثوبا وثنا ولو لم يزعج ذهبا وفضة في الجاوي والبطان
تسعة الى قوله في تخلل علم المالك وفيه امور احدها قوله والفظاظ فسقط ذكر التسعة الذي
صححه الرافعي والنووي انه لا يتقيد بها لا بد الجيران واما في الصغار فلا شك انه خمس كما قاله
في الصغار الحالية والسكة المستوية والصحيح ان القليل الذي يكثر كالسابق والجاري
انه ان لم تكن الصغار حالية لم يكن القليل مجزا الا واحدا فقط والذي قاله الرافعي في شرح هذه

البعارة فصل لو جز واعتبر كون الصغار حالية اشار الى انه لو كان في المارة كنز جعل الاحراز
مظنوما وهذا ثابت في عظيم الرابع انه قرن بين الراكب والماشي فجعلا لو اركب حلفه الامر
واحد سواء كان في مجزا حالية ام لا والذي ذكره في الروضة ان الراكب كالقائد لما خلفه والماشي
لما امامه الخامس انه قال وبالنسبة لما امامه فاطلق ولم يشترط الرؤية والاصحاب المعتمد على
الرؤية في القائد والسابق كما سيذكر في الشرح السادس قوله وانكمل المشوش لا يعتبر ضابع لو
قال بعد لا ضابع ليعلم ان القبر جزء اذا لم يكن لقبر ضابط السابع قوله فجأت على تخلل علم المالك
فجعل لما لك بالعلم مزيد على ما اذا علم الجيران بهتك الجزر وليعلم المالك كان الذي يوخذ بعد ذلك
غير مجز الثامن انه انتصر على تخلل العلم فيزيد عليه ما اذا جعل الاخذ كذلك علم بهتك الجزر فاطلق ثان
المأخوذ بعد ذلك لا يعلم الى الاول في كالمالنصاب بل هو سرقة اخرى قوله وبوقف وام ولد ومال
مسجد وروح وبري من مغلظ الى مجنون او ربحه غير ه اي وقطع مخرج مال موقوف كالبهيمة الموقوفة
واستان الكعبة وكذا غلة الارض الموقوفة على قوم ليس لاستان منهم وقطع بام الولد اذا سرقها وهي
نائمة ومجنونة لانها مال مملوك يتعين بالقيمة كما بعد القول لا قطع على من سرق المكاتب لانه في يده
كالحر وبقطع بمال المسجد المحترمة كالابواب والحدوع ودون الفرش والمشرجة اذا سرقها
مسلم لانها اعدت لينتفع بها المسلمون فله فيها شبهة استحقاق وكذا كل ما سرق احد الزوجين من الاخر
مالا مجزا منه قطع ولا اثر لاستحقاق النفقة على الزوج لانه استحقاق بعقد بملكه المعقود عليه فلا
يوثر اسقاط الحد كالاجارة بخلاف القريب والضيف واذا كان لمسروق في بيت من الدار فاخرجه
السارق منه الى محجر الدار نظرت فان كان باب البيت مفتوحا وباب الدار مغلقا فلا قطع كما
لو نقله من زاوية الى زاوية اخرى كاستوايهما في الحرز وكذا ان كان البابان مغلقين على الاصح
لعدم اخراجه من تمام الحرز فهو كما لو اخرجه من الصندوق الى البيت واكتفى بذكر من المسئلة عن قوله
في الجاوي ومن زاوية الى زاوية لان ذلك من طريق الاولى واما بقطع اذا كان باب البيت مغلقا
وباب الدار مفتوحا لانه اخرجه من الحرز الى الضياع وهذا اذا فتح باب الدار غير السارق فاما اذا
فتحه السارق قال لا قطع لان الحرز الذي يهتكه السارق في حكم الحرز الذي بابه بالبيت اليه
فيكون كما لو نقل الى محجر وباب الدار مغلق الا ترى انه اذا نقل الحرز كان المنقوب وحده كالحرز
فان اخرج منه قطع ولا يكون حرزا الى حوجين اذا اخرجه ولم يقطع واحد منهما بل لو وضعه
عنه واخذ فمن غير تميز من فناء الدار ولو خرجا معا وميز تا بعد وقوي خرق بسلامح او نام قطع قوله اي وقطع
باخراج نقاب بربي من مغلق وبلع ومن حرز بان ابتلعه في الحرز وهذا بشرط ان يخرج من بطنه بعد
خروجه من الحرز فان لم يخرج بان فسد او تحول فيطرح ما التلف في الحرز واذا وضع المشرون في ما
جارية الحرز خرج به المالمن الحرز قطع اما اذا كان الماء ناقصا فخاما اخرج فلا قطع فان لم يكن
كذلك واقصة او ساتيج الى داخل الحرز لم يقطع لان لها احتباسا ولو سبح الدابة احرز فالقطع على
من سبحها وكذلك المالو كان جاريا بحوا لحرز فخرج بما خرجه لم يقطع بالوضع فيه والبه الاشارة
بقوله من عند احرز مما امر البه واذا اخذ بعد اعتبر تميز مجزا بما سبح او بفنا الدار فان قد